

بعد مضي عام على عدم تنفيذ القرار القضائي المبرم مجلس الدولة يؤكد إبطال عضوية أربعة أعضاء من مجلس محافظة طرطوس

طرطوس- الوطن

أصدر القضاء الإداري في التاسع والعشرين من تشرين الأول ٢٠١٨ قراراً مبرماً ألغى بموجب المرسوم ٣٠٤ الصادر بتاريخ الثاني من تشرين الأول للعام نفسه جزئياً فيما يخص تسمية الفائزين في انتخابات أعضاء مجلس محافظة طرطوس دائرة الشيخ بدر فقة (ب) وأعلن بطلان الانتخابات في ١٨ مركزاً وإعادة الانتخاب فيها، ومن ثم إصدار الصك القانوني اللازم بتسمية الفائزين بالدائرة المذكورة على ضوء نتائج الانتخابات في هذه المراكز.

يومها نشرت «الوطن» خبراً تحت عنوان (في سابقة قد تكون الأولى من نوعها.. القضاء يبطل نتائج الانتخابات المحلية في ١٨ مركزاً بمنطقة الشيخ بدر في طرطوس) ورغم أن القرار القضائي كان واضحاً ومكتسباً الدرجة القطعية لم يتم تنفيذه وبقي الأعضاء الأربعة الذين تم إبطال عضويتهم في المجلس يحضرون الاجتماعات واللجان الدائمة والمؤقتة ويناقشون ويصوتون وكأن شيئاً لم يكن وبدل التنفيذ لجأت وزارة الإدارة المحلية التي يفترض أن تكون هي الجهة المبادئة لتنفيذ القرار القضائي لاستفتاء مجلس الدولة بعد نحو عشرة شهور وتحديداً في الحادي والعشرين من آب الماضي وطلبت بيان الرأي في وضع الأعضاء الذين صدر الحكم القضائي بإلغاء الجزء من المرسوم الجمهوري المتعلق بتسميتهم وفيما إذا كانوا يحتفظون بعضويتهم في المجلس حتى صدور مرسوم بإعادة الانتخابات أم تعتبر عضويتهم في المجلس ملغاة منذ صدور الحكم القضائي القطعي.

وأصدرت اللجنة المختصة في مجلس الدولة نهاية الأسبوع الماضي رأياً بالطلب حيث أكدت فيه أن الحكم المكتسب الدرجة القطعية الصادر بإلغاء مرسوم تسمية بعض أعضاء المجالس المحلية جزئياً وإعلان بطلان الانتخابات في بعض المراكز إنما يسري أثره بشكل مباشر وتعتبر عضوية الأعضاء الذين تم إلغاء مرسوم تسميتهم منتبهة منذ تاريخ صدور الحكم القضائي القطعي.

والأسئلة التي تفرز نفسها في ضوء ما تقدم هل أعدت الوزارة مشروع الصك التشريعي اللازم من أجل إعادة الانتخابات في المراكز الثمانية عشرة علماً أن الوزير أكد لـ«الوطن» في عددها الصادر بتاريخ الأول من نيسان الماضي أن الوزارة بصدد إعداد مشروع المرسوم؛ ولماذا تأخرت نحو عشرة أشهر حتى لجأت لمجلس الدولة لاستفتاءه؟ وما مصير القرارات التي شارك باتخاذها الأعضاء الأربعة- التي تم إبطال عضويتهم- على مدى ستة كاملة؟



بتكلفة ٦ مليارات ليرة تشغيل محطة تحويل المعمل في السويداء

خربوطي لـ«الوطن»: إصلاح خطوط الربط بين السويداء ودرعا قبل حلول الشتاء

على مستوى المحافظة بشكل كامل وخاصة في فصل الشتاء، إضافة إلى تغذية مركز المدينة وظهر الجبل من المحطة، مضافاً: لن يكون هناك أي تقنين في مركز المدينة كون المحطة تسهم في تخفيف الأحمال والمفادق الفني، إضافة إلى آثارها الاقتصادية الإيجابية لافتاً إلى وجود خط ربط بينها وبين محطة التغذية الرئيسية في الكوم لتغذيتها تم تنفيذ منذ نحو شهر. وأوضح مدير عام الشركة العامة للكهرباء محافظة السويداء نضال نوقل أنه تم إنجاز الأعمال المتعلقة بمحطة التحويل الجديدة على طريق ظهر الجبل كافة، ومد خطوط من محطة الكوم الرئيسية عبر ٦٦ برجاً هوائياً إلى محطة التحويل الجديدة.

وأشار نوقل إلى أن ورشات التأسيس في مديرية الدراسات قامت بإنشاء خط توتر جديد ٢٠ ك.ف من محطة التحويل طريق الجبل لتغذية حي الحفوس وقرية مصفاة وفضلاها عن خلية ظهر الجبل وذلك لزيادة استقرار الشبكة الكهربائية



تنفيذ مثل هذه المحطات تتم من شركات أجنبية ويستغرق التنفيذ أكثر من ١٠ أشهر، مبيناً أن فوائد المحطة تكمن في إنهاء التقنين القسري الناتج عن زيادة التحميل والحملات الكبيرة والصغيرة

وأضاف الوزير: بدأنا بتنفيذ خط ٢٣٠ ك.ف من محطة الشيخ مسكين إلى محطة الكوم الرئيسية المغذية للمحافظة لتأمين الاستقرار والوثوقية للتيار الكهربائي ليكون رديفاً للخط المغذي الحالي تشرين الكوم.

ورداً على سؤال لـ«الوطن» حول إصلاح خطوط الربط بين محافظتي السويداء ودرعا أكد الوزير خربوطي بأنه سيتم الانتهاء من عمليات إصلاح خطوط الربط خلال مدة شهر تقريباً وقبل حلول فصل الشتاء.

وجوابه للسؤال عن عدم وجود تقنين للتيار الكهربائي في الشتاء أجاب الوزير قائلاً: نحن دائماً متفائلون بالأفضل ولا ننسى أننا ما زلنا في حالة حرب. بدوره الوزير الخبيط أشار إلى أن مشروع محطة التحويل يضاف إلى جملة من المشروعات المهمة التي جرى تنفيذها خلال الفترة الماضية في محافظة السويداء ومن بينها محطة الكوم التي بدأت تستلم الأعمام بعد أن تم الانتهاء من مرحلة المعايرة

السويداء- عبيد صيموعة

برعاية الرئيس بشار الأسد، قام وزير الكهرباء محمد زهير خربوطي ووزير الاتصالات والثقافة إياد محمد الخبيط رئيس اللجنة الوزارية المكلفة متابعة تنفيذ المشروعات الخدمية والتنمية في محافظة السويداء بتشغيل محطة تحويل المعمل على طريق ظهر الجبل في السويداء. وأوضح الوزير خربوطي أن محطة تحويل المعمل في محافظة السويداء ٢٠/٦٦ ك.ف باستطاعة ٦٠ ميغا واطاً مع الخط المغذي لها ٦٦ ك.ف بتكلفة ٦ مليارات ليرة، مشيراً إلى أن المحطة نفذت بالكامل من كوابر وخبرات فنية وطنية وستساهم في تخفيف الأحمال على خط ٦٦ ك.ف المغذي لمركز مدينة السويداء وتؤمن الكهرباء لمنطقة التطوير السياحي في ظهر الجبل، إضافة إلى تأمين الاستقرار لمنظمة الكهرباء في السويداء وتلبية الطلب على الطاقة.

«بيان حركة من الهجرة» يعرقل مناقشة رسائل الدكتوراه وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: سنراسل «الهجرة والجوازات» لتسهيل منح الوثيقة



فادي بك الشريف

طالب طلاب الدراسات العليا بإلغاء أو تعديل قرار مجلس التعليم العالي القاضي بمنعهم مغادرة البلاد إلا بموافقة المشرف وعميد الكلية، وإلا تزيد مدة السفر على ثلاثة أشهر في الكليات التطبيقية وأربعة في النظرية في السنة منقصة أو متصلة، مع التشديد على فصل طلاب الماجستير الأكاديمي والدكتوراه إذا غادر القطر أكثر من المدة المحددة.

واعتبر طلاب الدكتوراه في الكليات النظرية أن القرار يشكل عبئاً كبيراً على الطلاب، كما أنه ليس هنالك حاجة لهؤلاء في الكليات إلا لغرض المراقبة ويمكن اتخاذ أي إجراء آخر بحق من يتخلف عن المراقبة.

واعتبر الطلاب أن هذا القرار من شأنه أن يعزز عدم الثقة بالأستاذ الجامعي المشرف على الطالب بموضوع مدى تواصل الطالب مع الأستاذ، ناهيك عن المخالفات الدستورية والقانونية لهذا القرار. ويقول أحد الطلاب: لا جهة حكومية في العالم كله تطلب من مواطنيها الإقامة في بلدانهم وينبغي أن يقتصر هذا الشرط على الطلاب الذين تقوم الدولة بإيادهم لخارج القطر وتدفع لهم ورتب وتعويضات لقاء سفرهم وإقامتهم هناك.

هذا وطلب الطلاب في حال تم التمسك بقرار الوزارة، بمخاطبة إدارة الهجرة والجوازات عن طريق وزارة الداخلية، من أجل منح بيان حركة للطلاب الذين سيأقشون رسائل الدكتوراه والماجستير، في حال تم إرسال كتاب عن طريق الجامعة بهذا الخصوص وبغض النظر في إذا ما كان لدى الطالب أي مشكلة لديهم.

هذا والزم القرار الطلاب في مرحلة الرسالة (ماجستير، دكتوراه) بالتواصل مع الأستاذ المشرف من حيث استمرار ومتابعة أعماله العملية، مع تدريس الجوانب التطبيقية أو العملية بمعدل ٤ ساعات أسبوعياً في الكليات النظرية أو ما يوازيها من ساعات مكتبية في حال عدم وجود نصاب تدريسي.

ونص على المراقبة والقيام بالأعمال الامتحانية وفق ما يحدده مجلس الكلية، وحضور ورشات العمل «السيمينات»، التي يجريها القسم المختص، ويرفع رئيس القسم تقارير ربعية إلى مجلس

اليوم تبدأ الحملة الثانية للقاح الشلل باستهداف ٢,٨ مليون طفل

محمود الصالح

المناطق الصحية، وهناك ٢٣١٥ فريقاً جوالاً سيوزع كل المناطق والأحياء سواء في المدن أم الريف وهذه الفرق مزودة بمهمة رسمية وترتدي لباساً موحداً، يضاف إلى هذه الفرق الجولة ٩٦٧ مركزاً صحياً موزعة في جميع المناطق ستقوم بتقديم اللقاح للأطفال الراغبين لهذه المراكز، وقد تم توفير العناصر اللوجستية اللازمة لإنجاح هذه الحملة سواء من خلال المراكز الصحية أم من خلال الفرق الجواله، وتبدأ الحملة من اليوم الأحد وتنتهي الخميس مع نهاية الدوام الرسمي. وأكد قسيس أن هذا اللقاح وغيره من اللقاحات قد أجريت عليه اختبارات

كاملة وهو آمن وموثوق بشكل مطلق، ولم تسجل أي نتائج سلبية لهذا اللقاح في أي من الحملات السابقة التي أجريت في البلاد ونتائج مضمونة والدليل على ذلك أنه لم تسجل أي حالة شلل أطفال منذ عام ٢٠١٧ في البلاد، وبذلك عادت سورية خالية من شلل الأطفال كما كان حالها قبل الأزمة، وتقوم فرق الرصد في جميع أنحاء البلاد برصد كل الحالات المرضية لدى الأطفال، ولم تسجل أي حالة شلل منذ عام ٢٠١٧ وحتى الآن، ويستطيع الأهل الحصول على هذا اللقاح لأطفالهم من دون أي وثائق، من خلال المراكز الصحية أو الفرق الجواله.

أكد مدير الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة فادي قسيس بدء حملة لقاح شلل الأطفال الثانية للعام الحالي في جميع المحافظات السورية، التي تستهدف بتلقيح ٢,٧٧ مليون طفل من عمر يوم واحد حتى عمر خمس سنوات، وتأتي هذه الحملة في إطار البرنامج الوطني للقاح الذي تقوم به الفرق الوطنية التابعة لوزارة الصحة والمنتشرة في جميع المحافظات والمناطق والقرى، ويقوم بهذه الحملة الوطنية ٩٠٠٠ عنصر صحي من الفريق الوطني التي تتبع لجميع

٥٥ ألف طفل مستهدف في القنيطرة

الوطن- القنيطرة

ولفت العلي إلى أن العناصر الصحية المشاركة بالحملة يبلغ نحو ٣٠٠ عامل ما بين عناصر ثابتة بالمراكز الصحية ١٢٦ عنصراً وعناصر جواله ١٥٠ والتي تشكل ١٣ فريقاً وستنتقل من منزل لآخر لضمان الوصول إلى جميع الأطفال، علماً أن عدد المشرفين ١٧.

ولفتت رئيسة دائرة البرامج الصحية إيمان اليوسف إلى أن الأطفال المستهدفين في الحملة موزعون على أربع مناطق صحية وهي منطقة القنيطرة والعدد نحو ٩٠٠٠ طفل واللقاح سيتم في ١١ مركزاً ثابتاً أما منطقة دمشق الصحية فيقدر عدد الأطفال الذين ستستهدفهم الحملة بنحو ٨٠٠٠ واللقاح سيعطى في ستة مراكز صحية ومنطقة الذيباية الصحية ستقوم بتلقيح نحو ٢٧٥٠٠ طفل عبر ١١ مركزاً صحياً وفي منطقة سويسة العدد المستهدف ٦٠٠٠ طفل ويتم اللقاح في عشرة مراكز، وأخيراً في منطقة درعا الصحية ٤٠٠٠ طفل واللقاح سيعطى في ستة مراكز ثابتة.

يذكر أنه يوجد تجمعات تتبع إدارياً لريف دمشق مثل حمريت وسلطانة والعثمانية وماعص والشوكلية وتجمع مزارع الأمل، حيث ستقوم صحة القنيطرة بإعطاء اللقاح لأطفال تلك التجمعات التي تضم ما يزيد على ٥٠٠ طفل دون الخامسة من العمر.

قدّر مدير صحة القنيطرة عوض العلي عدد الأطفال المستهدفين في حملة اللقاح ضد شلل الأطفال التي تنطلق اليوم الأحد بنحو ٥٥ ألف طفل من عمر يوم إلى خمس سنوات بغض النظر عن لقاحاتهم السابقة بهدف الحفاظ على القنيطرة خالية من مرض شلل الأطفال.

وأشار إلى أنه تم عقد العديد من الندوات واللقاءات مع الكادر المشارك بالحملة والبالغ نحو ٣٠٠ عامل حول أهمية الوصول إلى الرقم المستهدف بالحملة وتغطية جميع المناطق والقرى وذلك لتحقيق الغاية والهدف من الحملة، مؤكداً أن المديرية مهدت لحملة التلقيح عبر توزيع بوسترات ومنتشورات توضح موعد الحملة والفئة المستهدفة فضلاً عن تدريب العناصر الصحية ولاسيما في المراكز التي أعيد افتتاحها من جديد في المناطق المحررة.

لا تراجع عن قرار منع مغادرة طلاب الدراسات العليا دون موافقة

إبراهيم لـ«الوطن»: أنه لا تراجع عن القرار، مشيراً إلى متابعة الأمر من مختلف جهياته مع مراسلة الهجرة والجوازات لتسهيل منح وثيقة الحركة اللازمة للطلاب الذين يرغبون في مناقشة أطروحاتهم.

علماً أن القرار ينص على ضرورة أن يحقق الطلاب نسبة إقامة معينة ضمن البلد. وأضاف إبراهيم: إنه مستعد لمعالجة أي قضية تردده، وطلب من الذين لديهم مشكلة بذلك مراجعتها لينظر في الموضوع.